دراسة تحليلية للحد من مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية – دراسة نظرية وميدانية

احمد فاروق السعيد محمد فراج

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة: تحديد المشاكل المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، بالإضافة الي توضيح أهم الاليات التي قد تساعد في الحد من هذه المشاكل.

وتوصلت الدراسة الي: يترتب علي استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات المالية مجموعة من المشكلات والتي من أهمها: تعدد الاستثمارات المالية التي ليس لها أسعار سوقية قابلة للملاحظة وبالتالي تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية؛ إساءة استخدام القواعد المطبقة الخاصة بتبويب الاستثمارات المالية وإعادة تبويبها مما يتيح الفرصة للإدارة لإساءة استخدام فروق إعادة التقدير لتعظيم مصالحها الذاتية والتلاعب في أسعار الاستثمارات في أسواق المال.

وتوجد العديد من الآليات التي تساعد علي الحد من مشاكل وصعوبات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية ومن أهمها: خفض مجال الاختيار عن طريق تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة للاستثمارات المالية؛ تفعيل قواعد الحوكمة؛ التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة سيوفر على الأقل حلاً جزئياً لمشكلة الموثوقية.

Abstract:

This Study Aimed at: Identify the Problems Associated for Measurement and Accounting Disclosure of the Fair Value of Financial Investments, in Addition to Clarifying the Most Important Mechanisms That May Help In Reducing These Problems.

The study concluded: The use of fair value accounting in the valuation of financial investments has a number of problems, foremost of which is**:** Multiplicity of financial investments that have no market price observable and therefore fair value measurements are less reliable**,** Misuse of the special rules for the classification and reclassification of financial investments This allows the management to misuse the re-estimation differences to maximize its self-interest and manipulate the prices of investments in financial markets.

There are many mechanisms that help to reduce the problems and difficulties of measurement and accounting disclosure of the fair value of financial investments, the most important of which are: Reducing the field of choice by reducing the accounting alternatives and treatments available for financial investments, Activating the rules of governance, Broader disclosure of fair value information will at least provide a partial solution to the reliability problem.

أولاً: المقدمة:

اتجه الفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة واستخدامها كأساس للقياس المحاسبي داخل نظام التقارير المالية، وقد أحدث الاتجاه نحو القيمة العادلة ثورة في الفكر المحاسبي فبعد فترة طويلة من الاستقرار على مفهوم التكلفة التاريخية واستخدامه كأساس للقياس والتقييم المحاسبي ومتطلبات الإفصاح والاعتراف المبدئي والقياس اللاحق لجميع بنود القوائم المالية نظراً لموضوعية القياس في ظل هذا النظام واستخدامه بحيادية لإظهار النتائج في القوائم المالية وعدم إمكانية التلاعب في القيم التي تظهر في القوائم المالية نتيجة الاستناد إلى أحداث ووقائع مؤيدة بالمستندات والوثائق التي لا تقبل الجدل أو التأويل، إلا أن معدي ومستخدمي القوائم المالية كانوا إلى حد كبير مقتنعين تماماً بأن التكلفة التاريخية لا تعبر عن القيمة الحقيقية الآن أو في توقيت إعداد القوائم المالية وأنها ليست ملائمة تماماً لأنها قد تبعد كثيراً عن القيم الجارية.

ولذلك تزايد الاهتمام باستخدام القيمة العادلة في الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، ونظراً لأن القيمة العادلة قد يدخل في قياسها تقديرات عديدة وبالتالي لا تكون موثوقة تماماً، لذلك فإنها قد لاقت بعض الاعتراضات فقد اقتصرت في البداية على الأدوات المالية التي يمكن تداولها في سوق نشطة أو تقديرها بطريقة موضوعية إلى حد كبير في حالة عدم وجود سوق نشطة، ثم انتشر بعد ذلك مفهوم القيمة العادلة في معظم المعايير المحاسبية الصادرة حديثاً والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مثل IFRS13 "قياسات القيمة العادلة" الصادر في مايو ٢٠١١.

ثانياً: طبيعة المشكلة:

تعتبر الاستثمارات المالية من الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً من الباحثين والممارسين لمهنة المحاسبة ومن الجهات المصدرة للمعايير المحاسبية في الآونة الأخيرة، واتجهت معايير المحاسبة عن الاستثمارات المالية الي الخروج عن أساس التكلفة التاريخية وتقييمها على أساس قيمتها العادلة، والاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة.

و زاد الجدل بين المستخدمين والمعدين للقوائم المالية عن اثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي للاستثمارات المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة وهو ما ترتب عليه إيقاف العمل بالمعيار الأمريكي SFAS No .157 الخاص باستخدام القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية، حيث يتم النظر إلى القيمة العادلة من جانب منتقديها إلى أنها كانت وراء معظم الأزمات المالية في الآونة الأخيرة نتيجة للاعتماد على التقديرات المبالغ فيها للقيمة العادلة وخداع الأسواق المالية، حيث تختلف المعالجة المحاسبية لفروق تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية بين فئة وأخرى، فمنها ما يظهر بقائمة الدخل، وهناك فروق تقييم للاستثمارات في الأوراق المالية تظهر ضمن الدخل الشامل.

وبناء على ما سبق، تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي : ماهي مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، في ظل توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة؟ وهل تساعد الاليات المقترحة في الحد من تلك المشاكل؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة الحد من مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، في ظل توجه معايير المحاسبة القيمة العادلة
٢. التعرف علي دور الاليات المقترحة في الحد من مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

رابعاً: أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:

١- الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر الآتية:

أ- الاستثمارات المالية مازالت محل جدل ونقاش في أدبيات المحاسبة، نظرا لما تتسم به من تعقد وتنوع وتداخل، وهناك حاجة ماسة لتطوير أساليب عادلة وموضوعية للقياس والافصاح عن قيمة هذه الاستثمارات، وكذلك الأرباح والخسائر غير المحققة لهذه الاستثمارات.

ب- وجود العديد من المشاكل والتحديات المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

٢- الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من خلال :

أ- التوجه المتزايد من المنظمات المهنية نحو إصدار معايير تدعم القياس والافصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة، وهو ما ألقى بظلاله على مهنة المحاسبة، نتيجة تعدد المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة.

خامساً: فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث والهدف منه وأهميته، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي للآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

سادساً: منهج البحث:

في محاولة من الباحث لوضع حلول عملية لمشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة وتحقيقا لأهداف البحث فإن الباحث سوف يعتمد في إعداد هذا البحث على كل من:

١- **المنهج الاستنباطي:** سوف يعتمد الباحث علي المنهج الاستنباطي في بناء الاطار النظري للبحث، وذلك لتحديد أهم مشاكل القياس والافصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية ، واهم الاليات المقترحة للحد من تلك المشاكل.

٢- **المنهج الاستقرائي:** سوف يعتمد الباحث علي المنهج الاستقرائي بغرض إتمام الدراسة الميدانية، وذلك من خلال استقراء واقع الممارسة المهنية في مصر من خلال الدراسة الميدانية التي تختبر الفروض، والوصول الي نتائج وتوصيات البحث.

سابعاً: خطة البحث:

المبحث الأول: القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية .

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لاختبار صلاحية الفروض.

نتائج و توصيات الدراسة.

المبحث الأول

القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية

اولاً: تعريف القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

وتعرف القيمة العادلة للاستثمارات المالية **طبقاً للفكر المحاسبي** بأنها " السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما، أو المدفوع لتحويل التزام ما، في معاملة حالية بين المشاركين في السوق ويتوافر لديهم المعرفة الكاملة بالحقائق المرتبطة بالأصل أو الالتزام" (Danny & Alan,2010,p45)

وطبقاً **للمعايير المحاسبية** تطور مفهوم القيمة العادلة للاستثمارات المالية مع التطورات والتعديلات المستمرة لهذه المعايير، منها على سبيل المثال التعريف الوارد في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياس القيمة العادلة" والذي عرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". (معيار المحاسبة المصري رقم٤٥، ٢٠١٥، ص١١٥١)

وكذلك تم تعريف القيمة العادلة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)

بعنوان "قياسات القيمة العادلة" بأنها "السعر الذي يتم تسليمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف إعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" .(ifrs no.13,2013,p2)

ويتضح من تعريف القيمة العادلة طبقاً للمعيار (IFRS13) ما يلي: (Ernst & Young,2012,p15)

١- أن القيمة العادلة تمثل سعر الخروج الحالي Current Exit Price وليس سعر الدخول Entry Price.

٢- أن سعر الخروج للأصل أو الالتزام يختلف عن سعر الدخول من الناحية النظرية (المفاهيمية)، في حين أن أسعار الدخول والخروج قد تكون متطابقة في العديد من الحالات.

٣- القيمة العادلة هي قياس مستند إلى السوق، وليس قياساً خاصاً بمنشأة.

٤- أن قياس القيمة العادلة يركز على عملية بيع الأصل أو نقل (تسوية) الالتزام وليس عملية تعويض المخاطر المرتبطة بالأصل أو الالتزام.

٥- عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام هي عملية افتراضية Hypothetical Transaction في تاريخ القياس.

ثانياً: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات المالية:

يقسم معيار التقرير المالي الدولي IFRS13 ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (Fair Value Hierarchy) إلى ثلاثة مستويات، تعتمد على طبيعة المدخلات دون النظر إلى اساليب التقييم المستخدمة وذلك لزيادة الثبات والقابلية للمقارنة بين قياسات القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة ، ويعطي هذا التسلسل أولوية أعلى Highest Priority للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول) واولوية ادنى Lowest Priority للمدخلات غير المرئية (مدخلات المستوى الثالث).

ويمكن توضيح مستويات التسلسل الهرمي لمدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة كما يلي: (معيار المحاسبة المصري

رقم٢٠١٥،٤٥، ص ص ١١٦٦،١١٧١) ، (د. علي محمود، مني مغربي،٢٠١٤، ص ص ٢٦٣-٢٦٨) ، (ifrs no.13,2013,pp9-11).

مدخلات المستوى الأول Level 1 Inputs:

مدخلات المستوى الأول هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتماثلة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

ويوفر السعر المعلن في سوق نشطة دليلاً أكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويتعين استخدامه دون تعديل حيثما أمكن ذلك بإستثناء ما يلي:

١- عندما تمتلك المنشأة عدداً كبيراً من الأصول أو الالتزامات المماثلة (ولكن غير مطابقة) مثل الأوراق المالية للديون التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويكون السعر المعلن في السوق متاحاً ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد

في تاريخ القياس، وفي مثل هذه الحالة تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد فقط على الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة (مثل مصفوفة التسعير Matrix Pricing) غير أن استخدام طريقة تسعير بديلة يؤدي إلى الانتقال إلى مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

٢- عندما لا يعكس السعر المعلن في السوق النشط القيمة العادلة في تاريخ القياس. ويمكن أن يحدث ذلك (على سبيل المثال) إذا وقعت احداث هامة (جوهرية) بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس. ويجب على المنشأة تطبيق سياسة ثابتة لتحديد تلك الاحداث التي قد تؤثر على قياس القيمة العادلة. ولكن في حال تم تعديل السعر المعلن بالمعلومات الجديدة، فإن التعديل يؤدي إلى تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن مستوى أقل في تسلسل القيمة العادلة.

٣- عند قياس القيمة العادلة للإلتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن للبند المطابق الذي يتم المتاجرة عليه على أنه أصل

في السوق النشط، وفي هذه الحالة إذا تم الأخذ بالأسعار المعلنة دون تعديل تصنف ضمن المستوى الأول، أما إذا تم تعديل الأسعار المعلنة تصنف ضمن مستوى أدنى من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

مدخلات المستوى الثاني Level 2 Inputs

مدخلات المستوى الثاني هي المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول والتي تكون مرئية (يمكن رصدها) للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر، **وتشمل مدخلات المستوى الثاني ما يلي:**

١- الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
٢- الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المطابقة أو المماثلة في أسواق غير نشطة.
٣- المدخلات المرئية (يمكن رصدها أو ملحوظة) للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة
٤- مدخلات موثقة (مشتقة) من السوق Market – Corroborated Inputs .

وكذلك ستختلف تعديلات ومدخلات المستوى الثاني بناء على العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام وتتضمن تلك العوامل ما يلي:

١- حالة الأصل أو موقعه.
٢- مدى ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام.
٣- حجم أو مستوى النشاط في الأسواق التي يتم ملاحظة المدخلات بها.

كما إن إجراء أي تعديل على أحد مدخلات المستوى الثاني الذي يكون مؤثراً في القياس قد ينتج عنه تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن المستوى الثالث لتسلسل القيمة العادلة وذلك إذا كان التعديل يستخدم مدخلات هامة غير مرئية (غير ملحوظة).

مدخلات المستوى الثالث Level 3 Inputs :

مدخلات المستوى الثالث هي المدخلات غير المرئية (غير ملحوظة) للأصل أو الإلتزام، ويتم إستخدام المدخلات غير المرئية لقياس القيمة العادلة في حالة عدم

توافر مدخلات مرئية ذات علاقة بحيث يتم الأخذ في الاعتبار المواقف التي يكون فيها نشاط السوق ضئيلاً للأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة كما هو أي سعر الخروج (an exit price) في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام، ولذلك يجب أن تعكس المدخلات غير المرئية الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام بما في ذلك الافتراضات حول الخطر.

ويجب أن تتضمن الافتراضات حول الخطر كل من الخطر المتأصل (الكامن) في أسلوب تقييم معين يتم استخدامه لقياس القيمة العادلة (مثل مصفوفة التسعير) والخطر الكامن في مدخلات أسلوب التقييم. ولا يعد القياس الذي لا يتضمن تعديلاً للخطر قياساً للقيمة العادلة إذا كان المشاركون في السوق يقومون بإجراء تعديل للخطر عند تسعير الأصل أو الالتزام.

ويجب على المنشأة تطوير المدخلات غير المرئية باستخدام أفضل معلومات متوافرة وفقاً للظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة. وعند تطوير المدخلات غير المرئية، يمكن أن تبدأ المنشأة ببياناتها الخاصة ولكن يتعين عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول يبين أن المشاركين الآخرين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين الآخرين في السوق. ولا تحتاج المنشأة إلى بذل جهود مستفيضة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق، ولكن يتعين على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات المشاركين في السوق والتي تتوافر بشكل معقول.

ويمكن توضيح مستويات التسلسل الهرمي لقياسات القيمة العادلة من خلال الشكل التالي:

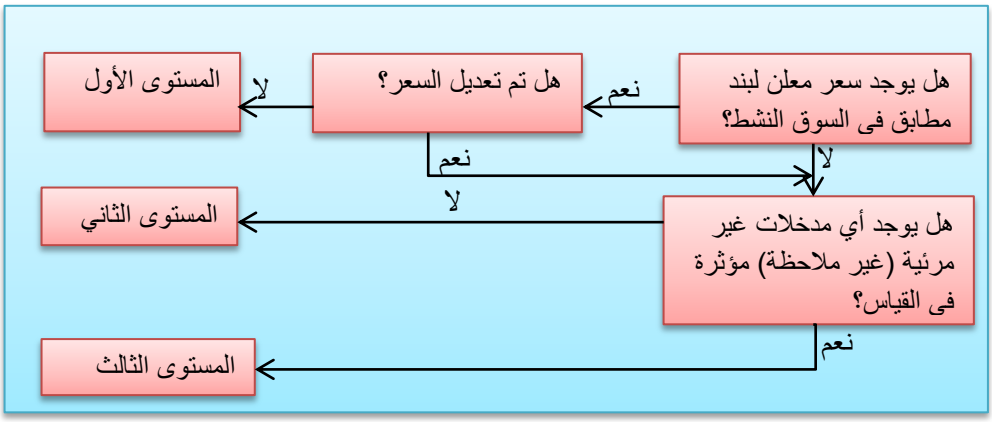

شكل رقم (١)

مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة

*** المصدر:- (KPMG,2015, p.59)**

ويستنتج الباحث من العرض السابق ما يلي:

١- أن شروط السوق الكفء يصعب تحقيقها في الواقع العملي وهذا يعني أن فرضية السوق النشط هي الفرضية الاقرب تحقيقها في الواقع العملي والتي يمكن من خلالها الوصول إلى قيمة عادلة للبند محل القياس، وهذا ما استقرت عليه المعايير المحاسبية.

٢- يوفر المستوى الأول أفضل قياس للقيمة العادلة وذلك لاعتماده على مدخلات مرئية (ملاحظة) وهي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة، ولذلك يسهل التحقق من صحتها من قبل مراقب الحسابات ومستخدمي التقارير المالية.

٣- أن الاعتماد على مدخلات المستوى الثاني أو مدخلات المستوى الثالث قد يعطي فرصة للإدارة للتحيز في قياس القيمة العادلة وذلك بهدف تحقيق منافع شخصية

للإدارة، ولذلك يصعب التحقق من صحتها من قبل مراقب الحسابات ومستخدمي التقارير المالية.

٤- يجب على الشركات القيام بإفصاح اضافي عن المدخلات وأساليب التقييم المستخدمة وبصفة خاصة في المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمي للحد من عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين والمعدين للقوائم المالية.

ثالثاً: الافصاح المرتبط بقياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

قدم معيار قياس القيمة العادلة IFRS 13 ويقابله معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) إطاراً موسعاً للإفصاح عن قياسات القيمة العادلة بهدف مساعدة مستخدمي التقارير المالية في فهم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياسات القيمة العادلة والافتراضات التي بنيت عليها من أجل زيادة الموثوقية بتلك القياسات، وقد جاءت تلك الافصاحات على النحو التالي:

(معيار المحاسبة المصري رقم٤٥،٢٠١٥،ص ص ١١٧١،١١٧٥)، (د.علي محمود،مني مغربي،٢٠١٤، ص ص ٢٦٨-٢٧١)، (ابراهيم الطحان، ٢٠١٧، ص ص ٧٥-٧٨)، (ifrs no.13,2013,pp11-14).

١- يجب أن تفصح المنشأة عن المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في تقييم البندين التاليين:

أ- أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي يتم قياسها بشكل دوري أو متكرر (وهي التي تتطلبها معايير المحاسبة في نهاية كل فترة مالية) أو بشكل غير دوري أو غير متكرر (وهي التي تتطلبها معايير المحاسبة في ظروف معينة) في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف الأولي.

ب- أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الأخر للفترة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام مدخلات غير ملحوظة هامة (المستوى الثالث).

٢- يجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح في قائمة المركز المالي بعد الاعتراف

الاولي عن المعلومات التالية كحد أدنى لكل فئة من الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، وتتمثل هذه المعلومات في:

أ- قياس القيمة العادلة في نهاية فترة القوائم المالية بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة وأسباب القياس بالنسبة لقياسات القيمة العادلة غير المتكررة.

ب- يجب على المنشأة أن تفصح عن مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة بأكملها من خلاله بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة.

ت- الاصول والالتزامات المحتفظ بها في نهاية الفترة المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر يجب على المنشأة أن تفصح عن مبالغ أي تحويلات ناتجة عن الانتقال بين المستويين الأول والثاني وأسباب القيام بتلك التحويلات وسياسة المنشأة في تحديد الحالات التي تعتقد فيها بحدوث التحويلات بين المستويات.

ث- يجب أن تقدم المنشأة وصفاً لأسلوب أو أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى الثاني والمستوى الثالث لتسلسل القيمة العادلة. وفي حالة حدوث تغيير في أسلوب التقييم يجب على المنشأة الافصاح عن ذلك التغيير والسبب أو الأسباب وراء القيام به، ويجب على المنشأة أن تقدم معلومات كمية فيما يتعلق بالمدخلات غير المرئية الهامة المستخدمة في قياس القيمة العادلة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة في المستوى الثالث من تسلسل القيمة العادلة.

ج- بالنسبة لقياسات القيمة العادلة الدورية والمصنفة ضمن المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فيجب على المنشأة أن تقدم تحليلاً للحركة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية لتلك القياسات، كما يجب على المنشأة أن تقدم وصفاً تفصيلياً لحساسية التغيرات في المدخلات غير المرئية.

إذا كان التغير في تلك المدخلات قد يؤدي إلى قيمة عادلة أعلى أو أقل بشكل جوهري. كما يجب على المنشأة بالنسبة للأصول المالية أو الالتزامات المالية، إذا كان هناك تغير في واحدة أو أكثر من المدخلات غير المرئية ليعكس افتراضات بديلة ممكنة ومعقولة سيغير من القيمة العادلة بشكل جوهري. فيجب الإفصاح عن أثر تلك التغيرات وكيفية احتساب أثر التغيير.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاحات المطلوبة ومستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، حيث يتطلب المعيار التوسع في الافصاح بالنسبة للمستويات الادنى (وخصوصاً المستوى الثالث) وذلك بهدف الحد من مشاكل عدم الموثوقية والذاتية المرتبطة بتلك القياسات بسبب الاعتماد على التقدير الشخصي واحتمالية التحيز المعتمد من جانب الادارة، حيث أن المدخلات المستخدمة في هذا المستوى تكون غير مرئية ولا يمكن التحقق منها.

رابعاً: مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة للاستثمارات المالية:

أظهرت الممارسة العملية لمحاسبة القيمة العادلة العديد من المشاكل التي تحد من إمكانية الاستفادة من نموذج القيمة العادلة بالشكل الأمثل، حيث أظهرت الممارسات العملية وجود تلاعب من الإدارة في قياسات القيمة العادلة بالشكل الذي يتفق مع تفضيلاتها ووجود أخطاء في القياس نتيجة اعتماد تلك القياسات في جزء كبير منها على الذاتية والحكم الشخصي للقائم بالقياس وخصوصاً بالنسبة للمستوى الثاني والثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، **وفيما يلي أهم مشاكل القياس والافصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة:**(إبراهيم الطحان،٢٠١٧، ص ص ٨٢-٨٨)،(أشرف رمضان،٢٠١٥،ص ص ٣٢-٣٣)

أ- تعدد الاستثمارات المالية التي ليس لها أسعار سوقية قابلة للملاحظة وبالتالي تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لانها تبنى على تقديرات النماذج الرياضية وهذه النماذج تعتمد على الحكم الشخصي للقائم بالقياس، بالاضافة إلى أنها تعتمد على مدخلات قد تكون قابلة للملاحظة أو غير قابلة للملاحظة، الأمر الذي ينعكس سلباً على ثقة مستخدمي التقارير المالية في تلك القياسات.

ب- أن القيم العادلة بخلاف تلك التي اعتمدت على الأسعار المتداولة المعلنة قد تتيح الفرصة لإدارة المنشآت (المديرين الانتهازيين والمتفائلين) لإساءة استخدام فروق إعادة التقدير لتعظيم مصالحها الذاتية والتلاعب في أسعار الاستثمارات في أسواق المال وذلك بإساءة استخدام القواعد المطبقة الخاصة بتبويب الاستثمارات المالية وإعادة تبويبها وذلك بغرض التلاعب في الأرباح مما يؤثر على جودة التقارير المالية، وبالتالي خلقت مشاكل اضافية لمستخدمي التقارير المالية ومراقبي الحسابات لعدم توافر أدلة اثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات.

ج- طبقاً لمحاسبة القيمة العادلة تعد التقارير المالية أكثر تقلباً فيما يتعلق بالارباح بالمقارنة بالتقارير المالية المعدة طبقاً للتكلفة التاريخية وهناك ثلاثة مصادر لهذه التقلبات:

- **المصدر الأول:** يعود إلى التقلب في القيمة الحقيقية للأصول (الاستثمارات المالية) والالتزامات ويصنف المصدر الأول لتلك التقلبات بالأثر الايجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- **والمصدر الثاني:** يعود إلى أخطاء تقدير التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأصول (الاستثمارات المالية) والالتزامات.
- **والمصدر الثالث:** يعود إلى قياس القيمة العادلة على أساس بند دون آخر item-by-item (بمعنى قياس بعض البنود بالقيمة العادلة بينما تظل باقي البنود مقاسة بالتكلفة التاريخية) ويصنف المصدر الثاني والثالث بالأثر السلبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة والاتساق ويزيد من فرص التلاعب الاداري.

د- استخدام أسعار الخروج (البيع) في قياسات القيمة العادلة قد يؤدي إلى نتائج ضارة في أوقات الازمات المالية، حيث تعكس الأسعار المتداولة في أسواق نشطة نقص السيولة المتوفرة في الأسواق ولا تعكس العوائد أو التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الأمر الذي يدفع هذه الأسعار إلى أدنى مستوياتها، الامر الذي يجعل أسعار الخروج تبتعد كثيراً عن القيم الحقيقية أو الأساسية (القيمة الاستخدامية

Value Use أو القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة) خصوصاً بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وتأسيساً على ما سبق يتضح للباحث أنه تكمن المشكلة الأساسية لتقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدي وجود أدلة أثبات بشكل يساعد على تسجيلها بالدفاتر ومراجعاتها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول (الاستثمارات المالية) والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

خامساً: الاليات المقترحة للحد من مشاكل ومعوقات تطبيق القياس والافصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة:

بعد التحليل والنقد للمعايير المحاسبية المرتبطة بالقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية وعرض مزايا وعيوب نموذج القيمة العادلة، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من الآليات للحد من مشاكل القياس والافصاح المحاسبي المعتمدة على القيمة العادلة:

(د.رضا صالح واخرون،٢٠١٧، ص ص ١٩٢-١٩٣)،(د.عاصم سرورو،٢٠١٣،ص ص ٦٤٢)

١- خفض مجال الاختيار عن طريق تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة للاستثمارات المالية أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة، ولهذا الأمر فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية في تعديلاته وإصداراته الأخيرة الغى المعالجات البديلة ووضع معالجات قياسية في أغلب معاييره.

٢- تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة على إدارات المنشآت للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين شفافية التقارير المالية مما يساعد على دقة قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

٣- التوسع في الافصاح عن معلومات القيمة العادلة ليشمل الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة سيوفر على الأقل

حلاً جزئياً لمشكلة الموثوقية خصوصاً التي تتعرض لها قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثاني والمستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وذلك لأن هذه الافصاحات الاضافية ستمنح مستخدمي القوائم المالية الفرصة لتقييم جودة الافتراضات التي بنيت عليها قياسات القيمة العادلة، وما إذا كانت هذه الافتراضات متحفظة أو محايدة أو متفائلة مما يقلل من دوافع المديرين من استخدام افتراضات متفائلة.

٤- يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن يقدم ارشادات اضافية فيما يتعلق بمعيار (IFRS 13)، بحيث تسمح هذه الإرشادات صراحة للمنشآت في أوقات الازمات المالية أو في حالة عدم توافر أسواق سائلة بالتقارير عن القيمة العادلة طبقاً للمستوى الثالث بدلاً من تقييمات المستوى الأول والمستوى الثاني (بمعنى عدم الالتزام الصارم بمستويات التسلسل الهرمي) مع ضرورة إلزام المجلس للمنشأة بالافصاح عن مدخلات المستوى الثالث الجوهرية وحساسية القيم العادلة للتغيرات في مدخلات النموذج المستخدم في قياسات القيمة العادلة. كما يجب على منظمي الأسواق تطوير مؤشرات سيولة السوق وذلك لمساعدة المنشآت على تقديم أدلة مقنعة بأنه في أوقات الازمات المالية تكون هذه المؤشرات أقل من مستوياتها الطبيعية وبالتالي سيساعد ذلك مستخدمي التقارير المالية ومراقبي الحسابات على تفهم سبب قيام المنشأة بالإنتقال من مستوى هرمي إلى مستوى هرمي آخر أدنى.

٥- يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إضافة فقرة للمعيار (IFRS 13) تلزم المنشآت بوجود لجنة داخلية تسمي لجنة القيمة العادلة تتشكل من عدة أعضاء تتوافر لهم الخبرة العلمية والمهنية والكفاءة فيما يتعلق بتقييم الأصول والالتزامات المالية والأصول غير المالية من خلال ارتباطهم بالأسواق وآلياتها.

المبحث الثاني
الدراسة الميدانية لاختبار صلاحية الفروض

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية التعرف على التأثير المباشر بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وقياس التأثير المباشر للآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية، وحتى يتسنى للباحث تحقيق ذلك قام بوضع مجموعة من الفروض الإحصائية التي تتطابق مع أهداف الدراسة.

هذا وقد تم الاعتماد على حزمة البرامج الاحصائية في العلوم الاجتماعية والمعروف اسمها بـ Statistical Package For The Social Science (SPSS V.25) ، وذلك من أجل اختبار الفروض بالأسلوب الإحصائي الذي يتناسب مع طبيعة الفرض وطبيعة بيانات الدراسة.

أولاً : فروض الدراسة الميدانية:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

ثانياً: استجابة عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع عدد من قوائم الاستبيان وذلك عن طريق المقابلات الشخصية مع أفراد من عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح عدد القوائم الصحيحة ونسبة استجابة عينة الدراسة على القائمة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١)استجابة عينة الدراسة

م	فئة عينة الدراسة	القوائم الموزعة	القوائم الصحيحة		القوائم المستبعدة	
			العدد	%	العدد	%
١	المحاسبون والمراجعون بمكاتب المحاسبة و المراجعة المصرية	١٠٠	٩٤	%٧٥,٢	٦	%٤٠
٢	أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات	٤٠	٣١	%٢٤,٨	٩	%٦٠
	الإجمالي	**١٤٠**	**١٢٥**	**%١٠٠**	**١٥**	**%١٠٠**

ثالثاً : التحليل الوصفي لعينة الدراسة :

قام الباحث بإجراء تحليل وصفي للبيانات ، وذلك بهدف الوقوف على شكل وطبيعة البيانات والتعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) التحليل الوصفي لعينة الدراسة (ن=١٢٥)

المتغيرات	التحليل الوصفي			الترتيب حسب الوسط الحسابي	الترتيب حسب معامل الاختلاف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف		
تعدد الاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية قابلة للملاحظة.	٤,٥٦	٠,٧٩٧	%١٧,٥	١	٢
إساءة استخدام القواعد المطبقة الخاصة بتبويب وإعادة تبويب الاستثمارات المالية.	٤,٤٩	٠,٨٦٧	%١٩,٣	٢	٥
تطبيق القيمة العادلة على بعض بنود القوائم المالية دون البعض الاخر مما يقلل من قابليتها للمقارنة واتساقها.	٤,٤٨	٠,٧٦٨	%١٧,١	٣	١
طبقاً لمحاسبة القيمة العادلة تعد التقارير المالية أكثر تقلباً فيما	٤,٣٦	٠,٧٧٧	%١٧,٨	٤	٣

المتغيرات	التحليل الوصفي			الترتيب حسب الوسط الحسابي	الترتيب حسب معامل الاختلاف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف		
يتعلق بالأرباح بالمقارنة بالتقارير المالية المعدة طبقاً للتكلفة التاريخية.					
استخدام سعر الخروج (البيع) في قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية في اوقات الازمات المالية.	٤,٣٥	٠,٧٨٦	%١٨	٥	٤
المشاكل والصعوبات الناتجة عن القياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة	٤,٥٢	٠,٧٩٨	%١٧,٦	-------	--------
تتمثل المشكلة الأساسية لتقديرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية في مدى موثوقيتها	٤,٢٨	٠,٧٩٩	%١٨,٧	١	١
يترتب على المشاكل والصعوبات المصاحبة للقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية أعباء إضافية على مهنة المراجعة	٤,٢١	٠,٧٨٦	%١٨,٧	٢	١
أهمية مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٤,٣٤	٠,٦١٦	%١٤,٢	--------	--------
خفض مجال الاختيار عن طريق تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة للاستثمارات المالية	٤,١٨	٠,٨٩٢	%٢١,٣	١	٢

المتغيرات	التحليل الوصفي			الترتيب حسب الوسط الحسابي	الترتيب حسب معامل الاختلاف
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف		
تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة على الإدارة للحد من التلاعب بالأرباح	٣,٩٤	٠,٩٢٢	%٢٣,٤	٥	٤
التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة ليشمل الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة	٤,١٠	٠,٨٠٧	%١٩,٧	٢	١
يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن يقدم إرشادات اضافية فيما يتعلق بمعيار(IFRS 13)	٤,٠١	٠,٩١١	%٢٢,٧	٤	٣
إنشاء لجنة داخلية تسمى لجنة القيمة العادلة تتشكل من عدة اعضاء تتوفر لهم الخبرة فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات المالية.	٤,٠٨	١,٠٥٢	%٢٥,٨	٣	٥
الآليات المقترحة للحد من مشاكل وصعوبات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٤,٠٦	٠,٧٥٩	%١٨,٧	-------	-------

يتضح مما سبق ما يلي :

١. وجود إدراك نسبي من جانب عينة الدراسة حول المتغيرات الرئيسة للدراسة، حيث حصل المتغير المتعلق بـ المشاكل والصعوبات المشاكل والصعوبات الناتجة عن القياس والافصاح المحاسبي عن

الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة على وسط حسابي قدره (٤,٥٢) وهو أعلى من الوسط الحسابي العام للمقياس، الأمر الذي يدل على وجود إدراك من جانب عينة الدراسة حول المتغير ،بالإضافة إل أن معامل الاختلاف حول هذا المتغير بلغ ١٧,٦%، الأمر الذي يعني وجود اتفاق نسبي من جانب عينة الدراسة حول أهمية هذا المتغير بعباراته بنسبة ٨٢,٤%.

٢. تميل عبارات الآليات المقترحة للحد من مشاكل وصعوبات القياس إلى الإيجابية وذلك بوسط حسابي أعلى من الوسط الحسابي العام للمقياس، حيث حصلت على وسط حسابي قدره (٤,٠٦)، وذلك بنسبة اتفاق قدرها ٨١,٣%.

رابعاً: معاملات الصدق والثبات:

جدول رقم (٣) معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة (ن=١٢٥)

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المشاكل والصعوبات الناتجة عن القياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة	٥	٠,٨٤٦	٠,٩١٩
أهمية مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية	٢	٠,٩١٠	٠,٩٥٤
الآليات المقترحة للحد من مشاكل وصعوبات القياس	٥	٠,٨٨٢	٠,٩٣٩

***المصدر: إعداد الباحث**

يتضح مما سبق أن جميع المتغيرات تخضع للثبات وفقا لمعاملات ألفا كرونباخ حيث جاء أقل معامل ثبات (٠,٨٤٦) بمعامل صدق (٠,٩١٩)، ونظراً لأن جميع المتغيرات أكبر من ٧٠% ، فإنه في هذه الحالة يمكن الاعتماد على المتغيرات في اختبار فروض الدراسة.

خامسا: اختبار فروض الدراسة:

يمكن للباحث اختبار فروض الدراسة بالأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الفرض، وذلك على النحو التالي:

١- **الفرض الأول**: لا يوجد تأثير معنوي بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يعتمد الباحث في اختبار الفرض على أسلوب تحليل الانحدار Regression Analysis ،وذلك لقياس التأثيرات المباشرة بين المتغيرين محل الاختبار، بالإضافة إلى التعرف على العلاقة التي يمكن أن تكون سبباً في حدوث التأثير بين المتغيرين، وذلك كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤) مخرجات اختبار الفرض الأول (ن=١٢٥)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	٢٠,١٦٢	١	٢٠,١٦٢	٩٢,١٠٤	٠,٠٠٠	٠,٦٥٤	٠,٤٢٨
البواقي	٢٦,٩٢٦	١٢٣	٠,٢١٩				
الإجمالي	٤٧,٠٨٨	١٢٤					

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

١- معنوية نموذج الانحدار لاختبار التأثير المباشر بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، حيث بلغت قيمة (ف=٩٢,١٠٤) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥%.

٢- وجود علاقة ارتباط معنوي موجب بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات

المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات عند مستوى معنوية ١% وذلك بمعامل ارتباط قيمته (ر= ٠,٦٥٤) أن نسبة الارتباط بين المتغيرين تبلغ ٦٥,٤% .

٣- بلغ معامل التفسير بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات (ر^{٢} = ٠,٤٢٨) وهذا يعني أن توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة يمكن أن تفسر التغير الذي يحدث في المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات بنسبة ٤٢,٨% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج.

٤- وجود تأثير معنوي إيجابي بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، ويمكن للباحث أن يُرجع ذلك إلى وجود علاقة بين المتغيرين.

٥- **في ضوء ما سبق** يمكن للباحث رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي بين توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، والمشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية، وأهمية مراجعة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات" ،الأمر الذي يجعل الباحث يقوم بصياغة معادلة الانحدار بين المتغيرين على الصورة التالية:

$$Y= a+ \beta_1 x_1 + e$$

حيث إن:

Y هي المتغير التابع، a هو ثابت المعادلة، x_1 هو المتغير المستقل للفرض الأول، β_1 هي معامل انحدار المتغير المستقل الأول، *وبالتعويض في المعادلة تكون المعادلة بصورتها التالية:*

$$Y = 2,049 + 0,505\ x_1 + 0,053$$

٢- **الفرض الثاني**: لا يوجد تأثير معنوي بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

في ضوء تحليل الانحدار Regression analysis للفرض الثاني، نحصل على النتيجة التالية:

جدول رقم (٥) مخرجات اختبار الفرض الثاني (ن=١٢٥)

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية	معامل الارتباط	معامل التفسير
الانحدار	١١,٧٤٢	١	١١,٧٤٢	٤٠,٨٦٠	٠,٠٠٠	٠,٤٩٩	٠,٢٤٩
البواقي	٣٥,٣٤٦	١٢٣	٠,٢٨٧				
الإجمالي	٤٧,٠٨٨	١٢٤					

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح مما سبق معنوية نموذج الانحدار المستخدم لاختبار تأثير الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية وذلك عند مستوي معنوية ٥% حيث بلغت قيمة (ف=٤٠,٨٦٠) وهي قيمة معنوية ، كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرين الخاضعين للاختبار وذلك عند مستوى معنوية ١% بمعامل ارتباط قدره (ر=٠,٤٩٩) مما يعني أن نسبة العلاقة بين المتغيرين تكاد تبلغ ٥٠%، بالإضافة إلى أن معامل التفسير بين المتغيرين يبلغ ٢٤,٩%، الأمر الذي يعني أن الآليات المقترحة يمكن أن تساعد على حل المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية بنسبة تبلغ ٢٥% والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج ، وحيث إن قيمة المعنوية للنموذج تبلغ (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية ٥% بالإضافة إلى كونها قيمة صفرية فإنه يدل على وجود معنوية تامة للفرض الثاني، الأمر الذي يؤدي إلي رفض الفرض الصفري

وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي بين الآليات المقترحة في الحد من المشاكل والتحديات المصاحبة للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية"، ولذا فسوف يتم صياغة معادلة الانحدار للفرض الثاني عل الصورة التالية:

$$Y= a+ \beta_2 x_2 +e$$

حيث إن:

Y هي المتغير التابع، a هو ثابت المعادلة، x_2 هو المتغير المستقل للفرض الثاني، β_2 *هي معامل انحدار المتغير المستقل للفرض الثاني، وبالتعويض في المعادلة تكون المعادلة بصورتها التالية:*

$$Y= 2,690 + 0,405\ x_2 + 0,063$$

نتائج الدراسة:

- يترتب علي استخدام محاسبة القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات المالية مجموعة من المشكلات والتي من أهمها: تعدد الاستثمارات المالية التي ليس لها أسعار سوقية قابلة للملاحظة وبالتالي تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية؛ إساءة استخدام القواعد المطبقة الخاصة بتبويب الاستثمارات المالية وإعادة تبويبها مما يتيح الفرصة للإدارة لإساءة استخدام فروق إعادة التقدير لتعظيم مصالحها الذاتية والتلاعب في أسعار الاستثمارات في أسواق المال، مما يؤثر على جودة التقارير المالية؛ استخدام سعر الخروج (البيع) في قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية في أوقات الازمات المالية قد يؤدي إلى تشوهه وعدم دقة القياس.
- توجد العديد من الآليات التي تساعد علي الحد من مشاكل وصعوبات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية ومن أهمها: خفض مجال الاختيار عن طريق تقليل البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة للاستثمارات المالية؛ تفعيل قواعد الحوكمة؛ التوسع في الإفصاح عن معلومات

القيمة العادلة ليشمل الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية سيوفر على الأقل حلاً جزئياً لمشكلة الموثوقية؛ عدم الالتزام الصارم بمستويات التسلسل الهرمي في أوقات الأزمات المالية أو في حالة عدم توافر أسواق سائلة؛ إنشاء لجنة داخلية تسمى لجنة القيمة العادلة تتشكل من عدة أعضاء تتوفر لهم الخبرة العلمية والمهنية والكفاءة فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات المالية من خلال ارتباطهم بالأسواق وآلياتها.

توصيات الدراسة :

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات المقيدة في سوق الاوراق المالية بإنشاء لجنة داخلية تسمي لجنة القيمة العادلة لضمان سلامة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
- ضرورة إلزام الشركات التي تتعامل في الاستثمارات المالية بالإفصاح عن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياسات القيمة العادلة للاستثمارات المالية لكل مجموعة من تصنيفات الاستثمارات المالية ، وأي معلومات أخري قد تكون ضرورية لبث الثقة لدي المساهمين وتقليل المخاطر التي يتعرضون اليها ، مما يخفف من المسئولية الملقاة علي عاتق مراقبي الحسابات.

قائمة المراجع :

المراجع بالغة العربية:

اولاً: الرسائل العلمية

- إبراهيم محمد الطحان، **"أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٧.

- أشرف رمضان عبد الجواد، **"دراسة تحليلية لمدى ادراك مستخدمي القوائم المالية لأثر اختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية على جودة المعلومات المحاسبية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

ثانياً: الدوريات العلمية

- رضا إبراهيم صالح، علي مجاهد أحمد السيد، إبراهيم محمد الطحان، "إطار مقترح للحد من مشاكل القياس والافصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة: دراسة نظرية وميدانية"، **المجلة**

المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٤١، عدد الثاني، ٢٠١٧.
▪ عاصم محمد أحمد سرور، "دراسة تحليلية للمعيار IFRS13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع٤، ٢٠١٣.
▪ علي محمود مصطفى خليل، د. منى مغربي محمد ابراهيم، "تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في ضوء قواعد الحوكمة"، **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٤.

ثالثاً: مراجع أخري

▪ وزارة الاستثمار، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) **"قياس القيمة العادلة"**، الوقائع المصرية العدد ١٥٨ تابع (أ)، ٩يوليو، ٢٠١٥ .

المراجع بالغة الاجنبية:

Frist: periodicals

▪ Danny Pannese & Alan Delfavero," Fair Value Accounting: Effect on The Auditing profession", **The Journal of Applied Business Research**, vol.26, No.3, May/June, 2010.

Second: working papers and others:

▪ Ernst & Young, "**IFRS 13 , Fair Value Measurement, Important Facts about The New Requirement**", The Global Ernst & Young organization, 2012.

▪ KPMG**,"Fair Value Measurement: Questions and Answers u.s. GAAP and IFRS**", December, 2015, Available at:https://home.KPMG.com/content/dam/kmPG/pdf/2015/12/fairvalue-qa-2015-pdf

▪ International Accounting Standards Board, International Financial Reporting Standard, IFRS, No.13, "**Fair Value Measurement**", January1, 2013, Available at: http:/www.Frascanada.ca